



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٤ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٨ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ محمد شقير يبحث تنمية العلاقات الاقتصادية مع اليونان



زار وفد اقتصادي يوناني برئاسة نائب وزير الخارجية اليوناني جيورجوس كاتروغالوس، وبمشاركة ممثلين عن الغرف واتحاد مؤسسات الاعمال وحوالي 25 رجل أعمال يوناني، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، حيث كان في استقباله رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير وعدد من القيادات الاقتصادية اللبنانية. وألقى شقير كلمة رحب فيها بالوفد اليوناني، معتبراً أنّ "استقبال وفد رجال أعمال على هذا المستوى يعكس اهتماماً حقيقياً بتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين"، لافتاً إلى أنه "على الرغم من العلاقات الوطيدة بين لبنان واليونان، إلا ان هناك اموراً كثيرة يمكن القيام بها لتشكيل

شركات حقيقية على مختلف المستويات"، مشيراً إلى أن "أرقام التبادل التجاري لا تزال أقل مما نطمح اليه، ومع ذلك لم نتخذ حتى الآن أي مبادرة لتحسين هذه الأرقام وتحديد القطاعات ذات الاهتمام المشترك". وقال: "مع صدور قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ونتائج مؤتمر سيدر الذي يوفر حوالي 12 مليار دولار للاستثمار في البنية التحتية اللبنانية، سيشهد لبنان تطوراً اقتصادياً نوعياً مع البدء بهذه المشاريع، ومن هذا المنطلق ندعو الشركات اليونانية إلى استكشاف هذه الفرص والعمل على تشكيل شركات قوية مع نظيراتها اللبنانية". المصدر (موقع اتحاد الغرف اللبنانية، بتصرّف)

■ البنك الدولي يتوقع نهوًا للإمارات 2 في المئة



توقع البنك الدولي أن ينمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بوتيرة إيجابية، حيث من المتوقع أن يسجل هذا العام نمواً بمعدل 2 في المئة ليرتفع في العام المقبل إلى 3 في المئة ويصل بحلول عام 2020 إلى 3.2 في المئة. ووفقاً للبنك فإن عجز الموازنة مرشح للتراجع إلى 1.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي و0.8% في العام المقبل وما لا يزيد على 0.5% بحلول عام 2020. في حين رجح سابقاً صندوق النقد الدولي أن تحقق الإمارات فائضاً في الموازنة بحلول العام المقبل. ورجح البنك الدولي ارتفاع فائض الحسابات الجارية إلى 5.3 في المئة من الناتج المحلي هذا العام مقابل 4.6% في العام الماضي، وتوقع أن يصل إلى 5.1 في المئة و4.4 في المئة من الناتج المحلي في العامين المقبلين على التوالي. وبحسب التقرير يتوقع أن يسهم بشكل إيجابي في الانتعاش الاقتصادي كل من التوقف المزمع لاتفاق خفض الإنتاج (أوبك بلاس) بعد عام

2018، وارتفاع أسعار النفط، وتحسن الطاقة الإنتاجية للخام، والسياسات والإصلاحات التي بدأت مؤخراً الرامية إلى تحقيق الاستقرار، بما في ذلك فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% والتعديلات الضريبية الأخرى، وخفض دعم الوقود. المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرّف)

■ البنك الدولي: النمو في مصر 5.6 في المئة



تضخمية. ويحذر البنك من توسع دور الدولة في مصر في النشاط الاقتصادي، إذ أنه على الرغم من إعلان الحكومة عن برنامج لبيع أسهم الأقلية في شركات مختارة مملوكة للدولة، فإن نشاط الدولة يتوسع في عدة مجالات مثل قطاع الإنشاءات. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

وضع البنك الدولي نموًا لمصر 5.6 في المئة خلال السنة المالية 2019 مدعوماً بالاستهلاك الخاص واستمرار التعافي لقطاع السياحة وتشغيل حقول الغاز الطبيعي المكتشفة حديثاً.

وحذر البنك من أن يؤثر استمرار زيادات أسعار السلع والخدمات الخاضعة لضوابط تنظيمية سلباً على الأسر المصرية في الأمد القصير، لا سيما الشرائح الأولى بالرعاية، معلناً أنه قد يتعرض الفقراء ومن يعيشون في المناطق الريفية بصعيد مصر أكثر من غيرهم لخسائر كبيرة على مستوى الرفاهة في الأمد القصير. أما بالنسبة إلى الأسر والأفراد المعرضين للفقير، فمن الضروري بحسب البنك الدولي تنفيذ تدابير كافية من أجل التخفيف من الآثار.

وأدرمت مصر في 2015 اتفاق قرض مع البنك الدولي لدعم سياسات اقتصادية تهدف لكبح عجز الموازنة، ومن أبرز تلك السياسات المضي في تحرير أسعار الوقود والطاقة، وهو ما ساهم في خلق ضغوط

■ ملك البحرين يصدر قوانين استثمارية لدعم الاقتصاد

فيساهم في تعزيز الثقة في السوق ما يعود أثره إيجاباً على الاستقرار الاقتصادي والحؤول دون تصفية الشركات التي تتعرض إلى صعوبات مالية من خلال تشجيع إعادة هيكلتها. وفي شأن قانون حماية البيانات الشخصية، ستقدم المملكة قانوناً لحماية البيانات على المستوى الوطني، ما يدعم التطورات التي شهدتها في الاقتصاد الرقمي. أما قانون التأمين الصحي فسيستخ نظاماً صحياً متكاملًا للبحرين، سيعتمد على نظام تمويل مستدام يدعم ويستقطب الاستثمار في كل من قطاعي الرعاية الصحية والتأمين. المصدر (صحيفة الحياة، بتصرّف)

أصدر ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، أربعة قوانين استثمارية تتعلق بعددٍ من القطاعات المهمة، سيكون لها تأثير إيجابي على اقتصاد المملكة والبيئة الداعمة للشركات الناشئة.

وتأتي هذه القوانين ضمن إطار تعزيز وتيرة إيجاد الفرص الجديدة للمستثمرين الساعين للوصول إلى الاقتصاد الخليجي الذي يبلغ حجمه نحو 1.5 تريليون دولار أميركي. وتتضمن القوانين تشجيع وحماية المنافسة وإعادة التنظيم والإفلاس وقانون حماية البيانات الشخصية وقانون التأمين الصحي.

ويهدف قانون تشجيع وحماية المنافسة إلى دعم الابتكار وتمهيد السبل إلى زيادة الإنتاجية والفاعلية من خلال منع تشكيل الاحتكارات والممارسات المناهضة للمنافسة. أما قانون إعادة التنظيم والإفلاس،

■ انخفاض التضخم السنوي في تونس إلى 7.4 في المئة



التي تراجعت إلى مستويات لا تغطي سوى واردات 77 يوماً وفقاً للبنك المركزي التونسي. المصدر (وكالة رويترز للأنباء، بتصرّف)

كشفت الحكومة التونسية عن انخفاض معدل التضخم السنوي في تونس إلى 7.4% في سبتمبر (أيلول) من 7.5% في أغسطس (آب). وكان معدل التضخم استقر عند 7.5% في أغسطس (آب) دون تغير عن يوليو (تموز)، بعد أن بلغ 7.8% في يونيو (حزيران)، وهو أعلى مستوى له منذ 1990.

ودعا صندوق النقد الدولي تونس إلى مزيد من التشديد النقدي، من أجل احتواء التضخم الذي بلغ مستويات قياسية.

من جهة أخرى، أعلنت شركة فوسفات قفصة، التي تديرها الحكومة التونسية، عن تراجع إنتاج تونس من الفوسفات بنسبة 25% في الشهور التسعة الأولى من العام الحالي إلى 2.6 مليون طن، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق.

وتعدّ صادرات الفوسفات مصدر رئيسي لاحتياطات العملة الصعبة،